سوى صدى لآراء غروميكو كما وردت في خطابه الترحيبي. وأضاف التعليق: «ان من الاهمية بمكان ان يتم الاتفاق، لا على المبادىء وحسب، بل على خطوات محدّدة»، وكأنه، بذلك، يشير الى انه اذا لم تغيّر القاهرة بعض تفاصيل سياستها، فلا شيء يضمن عدم بقاء كل الالفاظ الجميلة الواردة في البيان المشترك حبراً على ورق[٢٢].

خلقت هذه التلميحات جواً من الترقب القلق. هنا، أيضاً، كشف القادة السوفيات عن تناقضاتهم، المعزوّة، على الارجح، الى العجز عن أخذ زمام المبادرة الدبلوماسية، بقدر ما هي معزوّة الى الاختلافات في وجهات النظر بين الاطراف العربية المعنية. كما ان التعليقات السوفياتية نفسها كانت متنافرة الى حدّ يجعلنا نتكهن بوجود مناقشات عميقة على مستوى قادة الكرملين. لقد برز حسم هذه الثنائية، بصورة أو بأخرى، عندما استقبلت موسكو وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء السوري، عبدالحليم خدام، في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، حيث قابل الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجينيف وبعض كبار مخططي السياسة السوفياتية. فقد عرض غروميكو، بتعابير واضحة، موقف حكومته، في خلال حفل عشاء أقيم على شرف المسؤول السوري، أشار فيه الى ان أعمال مؤتمر جنيف يجب ان تستند الى ثلاثة مقترحات: أولها، الاتفاق على تحرير جميع الاراضي العربية الواقعة تحت احتلال أجنبي؛ وثانيها، الاتفاق على ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين، الى ان يبني هذا الشعب بنفسه بنية دولته الخاصة؛ وآخرها، الاتفاق على ضمان حقوق كل دول الشرق الاوسط في الوجود والتطور المستقل، بما فيها دولة اسرائيل[٢٣]. وبالطبع، فقد عكس هذا الموقف الرغبة السوفياتية الرسمية في حق اسرائيل في الوجود، بل وحتى المشاركة في ضمانات مثل هذا الوضع[٢٤]. وعلى الرغم من ان البيان المشترك الذي أصدره الطرفان، السوفياتي والسوري، اثر هذه الزيارة، شدّد رفضه لأية اجراءات جزئية ضمن إطار مؤتمر جنيف للسلام، ودان الاتفاقيات المنفردة، مع التشديد على أهمية تعزيز القدرات الدفاعية لسوريا، وحقها في استعمال كل الوسائل لتحرير أراضيها المحتلة، فقد بقي هنالك، كما يظهر، بعض الخلافات بينهما، (وربما نتجت عن تصريح غروميكو بشأن استعداد الاتحاد السوفياتي في تقديم ضمانات الى اسرائيل)، لأن الوصف الرسمي للزيارة، كما جاء في صحيفة «برافدا»، كان أشار الى «تبادل الآراء»، مما يدل، في العادة، على وقوع خلاف[٢٥].

هكذا بدا طبيعياً، ان تجد موسكو في منظمة التحرير الفلسطينية، من بين حليفاتها العربيات، الاقرب لمواقفها. وليس من قبيل الصدفة، اذن، ان تدعم موسكو خيارات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عرفات، الذي أكد قبيل مغادرته موسكو في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، بساعات قليلة، ان أحد جوانب الدعم والدفع السوفياتيين للقضية الفلسطينية «تمكين شعبنا من تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة، واقامة كيانه الوطني المستقل. غير ان هذا الدفع السوفياتي لا يقف عند حدّ الدعم السياسي، وانما يتبلور، كذلك، في أكثر من طريق وأكثر من اتجاه»، لا مجال، الآن، للتحدث عنه[٢٦]. مهما يكن، فقد توجه عرفات على رأس وفد من المنظمة الى موسكو ضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية، فاروق القدومي، وزهير محسن، وياسر عبدربه، وعبدالمحسن ابو ميزر، واحمد الازهري[٢٧]. وأكد البيان المشترك الذي أُصدر في اثر اختتام المباحثات مع كل من وزير الخارجية السوفياتي، اندريه غروميكو، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، بوريس بوناماريوف، اتفاق الطرفين على شرعية مطالب الشعب العربي الفلسطيني باحترام حقوقه الوطنية، التي تحظى باعتراف دولي متزايد، بما في ذلك قرارات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة أيضاً. وأعرب الطرفان عن الرأي الراسخ في انه لا يمكن ان يكون ثمة سلام وهدوء في الشرق الاوسط من دون حل للقضية